

**القبُول في التحليل اللغويّ
عند علماء العربيّة**

محمد عوض صالح السعود

قسم اللغة العربيّة، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة،

عمان، الأردن.

القَبُول في التحليل اللغويّ عند علماء العربيّة

محمد عوض صالح السعود

قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة، عمان، الأردن.

البريد الإلكتروني: Mahmoud_soad@hotmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على طريقة القَبُول في التحليل اللغوي عند علماء اللغة العربية واستخدامها في تحليل موضوعات اللغة، وتطبيقها على موضوعات أخرى لم يذكرها علماء العربية، وكانت الدراسة على بعض موضوعات النحو، والصرف، واستخدم الباحث طريقة المنهج الوصفي. وتضمنت هذه الدراسة تحديد طريقة القبول، والتعريف بها، وأنواعها، وكيف استخدمها علماء اللغة في النحو، والصرف، وكيف كانت حجة في إثبات رأيهم في مسائل الخلاف اللغوي بين العلماء وعرض تحليل الموضوعات النحوية، والصرفية على طريقة القبول اللغويّ عند علماء اللغة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القبول: هو أن تقبل الكلمة عنصر لغوي آخر بالدخول عليها، وقبول الكلمة في بنية الجملة، وتحديد أنواع القبول في التحليل اللغوي، والتي تتمثل في القبول البنيويّ والاستقهامي، والتقديرّي لتمييز الكلمة أو الموضوع النحوي في الجملة.

الكلمات المفتاحية: النحو، الصرف، التحليل، القبول، الصياغة، البنية.

The Acceptance in Linguistic Analysis by Arab Scholars

Mohammed Awad Saleh Alsoud

Department of Arabic at the University of Islamic Sciences ,Amman , Jordan.

Email: Mahmoud_soad@hotmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the way of the acceptance in linguistic analysis by Arab scientists and its uses in linguistic analysis and in other subjects that Arab Scientists don't mention. The study was carried out subjects in morphology and the researcher used the descriptive way. This study included the method identification and its types and how Arab Scientists used it in morphology and how it was a scientific prove for them to prove their opinion and their analysis to these subjects in acceptance way. The results of the study showed that the acceptance is the word accepts another linguistic element to access and to accept the word in the sentence structure and to identify types of the acceptance in linguistic analysis which it can be represented in structure, interrogative and estimation.

Keywords: grammar, morphology, analysis, acceptance, wording, structure.

استخدم اللغويون طرقاً كثيرة في تحليل قواعد اللغة العربية من: نحو، وصرف، وإملاء، وكل ما يتعلق بالكلمة، أو الجملة، وتشمل هذه الدراسة طريقة من طرق التحليل اللغوي عند علماء العربية، وهي "القبول" حيث قام اللغويون من خلال هذه الطريقة برصد ما تقبله الكلمة نفسها من دخول عنصر لغوي آخر عليها، أو من خلال التراكيب النحويّة، وما تقبله من عناصر لغويّة في الصياغة النحوية، وهو ما يسمّى بـ "تقبل الآخر" في البنية الداخلية للكلمة، أو الجملة، وكأَنَّها علاقات متبادلة بين الكلمات في قبول الأسماء أو الأفعال، أو الأدوات، أو عدم قبولها لهذا العنصر اللغوي الداخل عليها.

لقد استخدم علماء اللغة هذه الطريقة؛ لتبسيط قواعد النحو، والصرف، وإيصال الفكرة للمتلقّي في تمييز الأبنية الصرفية، أو قواعد النحو العربي، وذلك أن الكلمة تقبل دخول هذا العنصر اللغوي، أو أن موضوعاً نحويّاً لا يقبل دخول هذا العنصر اللغوي. وستتناول هذه الدراسة: التعريف بهذه الطريقة لغةً، واصطلاحاً، وكيف استخدمها علماء اللغة في النحو، والصرف، وهل يمكن تطبيقها على موضوعات أخرى لم يذكرها علماء اللغة؛ بغية تسهيل القواعد، وإخراجها من حالة الجفاف إلى المرونة والتطبيق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تتبع استخدام هذه الطريقة عند علماء اللغة في النظام اللغوي، مع ذكر أمثلة على ذلك من تحليلاتهم اللغوية، ولهذا الموضوع أهمية كبيرة لندرة الدراسات السابقة فيه، ولتكون هذه الدراسة اللبنة الأساسية عند المتخصصين لابتكار أساليب أخرى في طريقة القبول،

وتطبيقها على موضوعات اللغة من خلال اطلاعهم على تحليل علماء اللغة
القدماء للموضوعات اللغوية من خلال هذه الطريقة.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي ؛ لمناسبته
لأهداف وطبيعة هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة إلى فصول: ولتحقيق الغاية المنشودة قمت بتقسيم الدراسة
إلى مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة وجاء في المقدمة التعريف بالدراسة ، وجاء
الفصل الأول في القبول في أبواب النحو العربي ، وجاء الفصل الثاني في
الحديث عن القبول في أبواب الصرف العربي ، وتطبيق هذه الطريقة على
موضوعات لم يذكرها علماء اللغة ، وخاتمة عرض فيها أبرز نتائج البحث.

الفصل الأول: القَبُول في أبواب النحو العربي

تعريف القبول لغةً واصطلاحاً

جاء في لسان العرب: " يُقال: قبلت الهدية أقبِلها قَبُولاً، وقُبُولاً ويقال: عليه قَبُول إذا كانت العين تقبله، وعلى قَبُول أي تقبله العين ويُقال: قبلته قَبُولاً وقُبُولاً، وعلى وَجْهه قَبُولٌ، وقبله بقبول حسن، وكذلك تقبله بقبول أيضاً وفي التنزيل العزيز "فتقبلها ربُّها بقبولٍ حسنٍ" (آية ٣٧: آل عمران) ولم يقل بتقبّل. قال الزجاج: "الأصل في العربية تقبلها ربُّها بقبولٍ حسنٍ أي: بتقبّلٍ حسنٍ، ولكنَّ قبُولاً محمولٌ على قوله: قَبِلَها قَبُولاً حسناً. ويقال: قبلت الشيء قبُولاً إذا رضيته، وتقبّلت الشيء، وقبّلته قَبُولاً بفتح القاف، وهو مصدر شاذ، وحكى اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء: القبول بالفتح مصدرٌ قال: ولم أسمع غيره، وقال ابن بَرّي: وقد جاء الوضوء والطهور، والولوع، والوقود، وعدّها مع القبول خمسة، والقبول المحبّة، والرّضا بالشيء، وميل النفس إليه"^(١).

فالقَبُول لغةً: مصدر صريح من الفعل قَبِل، وتدل على الرضا بالشيء، وميل النفس إليه، وهذا المعنى لا يختلف كثيراً عن المعنى الاصطلاحي لمصطلح قَبُول في التحليل اللغوي فيمكن تعريفه: بأنه طريقة استخدام اللغويين في التحليل اللغوي في الكلمة نفسها (أي في الصرف)، أو بين الكلمات في التحليل النحوي، فهي تشير إلى أن الكلمة تسمح

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب فصل القاف باب اللام، ط١، دار صادر، بيروت ج٤٠، المجلد الخامس، ص٣٥١٨.

بدخول عنصر لغوي آخر عليها، أو لا تسمح من غير تنافر، ويمكن أن يطلق عليها التجاذب، والتنافر في الكلمة، أو الجملة، أو الفيزياء اللغوية.

• أنواع القبول في التحليل اللغوي عند علماء العربية:

اعتمد هذا الجزء من البحث على استقراء موضوعات النحو، والصرف، وتحليل علماء اللغة لها في تحديد أنواع القبول في التحليل اللغوي، وكانت تتمثل في:

١- **القبول البنيوي**: ويكون في بنية الكلمة نفسها في تقبلها عنصراً لغوياً آخر، واتضح ذلك عندما ذكروا علامات الاسم، والفعل ومثال ذلك: أن الفعل الماضي يقبل دخول تاء التأنيث الساكنة، والتاء المتحركة، لكنّ المضارع لا يقبل دخولها ومثالاً: الأسماء تقبل دخول (ال) التعريف والتثوين، وغيرها من العناصر اللغوية و(النكرة) تقبل دخول (رب) و(ال تعريف) والفعل المتعدي يقبل دخول الضمير (ه) والفعل اللازم لا يقبل ذلك، ويكون القبول البنيوي في بينة الجملة فمثلاً: الألفاظ التي لها حق الصدارة مثل: كم الاستفهامية، وغيرها لا تقبل إلا أن تكون في صدر الجملة، ولا تقبل إلا أن يكون تمييزها مفرداً منصوباً، وغيرها من الأمثلة.

٢- **القبول الاستفهامي**: استخدم علماء اللغة القبول الاستفهامي في تحليلهم لبعض موضوعات النحو العربي من خلال الاستفهام؛ حيث إنَّ ما يصح أن يكون جواباً في الجملة من خلال أداة معينة من أدوات الاستفهام يكون مثلاً: فعلاً، أو فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو حالاً، أو مفعولاً لأجله، أو ظرفاً للزمان، أو ظرفاً للمكان، وغيرها من موضوعات النحو العربي.

٣- القبول التقديري: استدل علماء اللغة في تحليلهم لبعض قواعد اللغة في الموضوعات النحوية من خلال تقدير عنصر لغوي مثل : حروف الجرّ ، أو الضمائر قبلها ، أو بينها ، أو بعدها ومثال ذلك: أنهم قدّروا حروف الجرّ (منْ ، في ، اللام ، والكاف) بين المضاف ، والمضاف إليه في الإضافة المعنوية المحضة، وقدّروا حرف الجرّ (من) قبل التمييز ، وقدّروا معنى حرف الجرّ (في) في معرفة الحال، وغيرها من موضوعات اللغة. ولقد قامت الدراسة في الجانب النحوي على بعض الموضوعات، وهي ما يقع موقع المسند ، والمسند إليه، والإضافة، وبعض المنصوبات من خلال الأمثلة لبعض تحليلات العلماء لهذا الموضوع.

• القبول في موضوعات المسند والمسند إليه:

قال سيبويه (١٨٠هـ) في كتابه : " هذا باب المسند ، والمسند إليه ، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدًا. فمن ذلك الاسم المبتدأ ، والمبنيُّ عليه ، وهو قولك : (عبدالله أخوك) ، و (هذا أخوك) : ومثل ذلك : (يذهب عبدالله) ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : (كان عبدالله منطلقاً) ، و (ليت زيدا منطلقاً) ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده . واعلم أن الاسم أول (أحواله) الابتداء وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليها هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنّك إذا قلت : (عبدالله منطلقٌ) ، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه فقلت : (رأيتُ عبدالله مطلقاً) ، أو

قلت: (كان عبدالله منطلقاً)، أو (مررت بعبدالله منطلقاً)، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد، أول العدد، والنكرة قبل المعرفة". (1)

وجاء في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى . قال الشيخ: يريد بالإسناد إسناداً له إفادة: وهو أن يحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع ، لا إخباراً بدليل قولهم: (هل زيد قائم ؟) فإن الإسناد موجود ، وليس بخبر وقوله: (لا يأتي إلا في اسمين ، أو في فعلٍ واسم) وقال الشيخ: والدليل على الحصر فيما ذكره أننا علمنا من كلامهم، ما يُخْبَرُ به، أو يُخْبَرُ عنه فسميانه اسماً ، وما يُخْبَرُ به، ولا يخبر عنه فسميانه فعلاً، وما لا يُخْبَرُ به، ولا يُخْبَرُ عنه فسميانه حرفاً، فإذا عرفنا ذلك من كلامهم تعين ذلك، وذلك لأن القسمة ستة: (قسمان مفيدان وأربعة غير مفيدة) اسم واسم ، وفعل وفعل ، وحرف وحرف، اسم وفعل ، واسم وحرف، وفعل وحرف فالاسم مع الاسم أحد القسمين ، والاسم مع الفعل هو القسم الآخر والباقي لا يستقيم" (1) فالمسند إليه يأتي مبتدأ وما أصله مبتدأ (وهو اسم كان واسم إن وغيرهما) ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمسند: هو الفعل والخبر، وما أصله خبر مثل: خبر كان ، وإنّ وما زاد على ذلك سمي قيداً. لقد دُرِسَ هذا الموضوع على طريقة القبول الاستفهامي أي أن تقبل هذه المواضيع أن تكون جواباً لسؤال .

(1) سيبويه (١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ج١، ص٢٣-٢٤.
(1) ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، أبو عمر عثمان بن عمر النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليي، ط١، مطبعة العافي، بغداد، ط١، ج١، ص٦١ - ٦٢.

ويتضح ذلك من وصف ابن يعيش (٦٤٣هـ) للمبتدأ، والخبر، ويمكن أن يطبق ذلك على جميع موضوعات المسند، والمسند إليه إذ يقول: "اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: "عبدالله منطلق"، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو (الانطلاق) وخبر المبتدأ على ضربين: مفرد وجملة. فإذا كان الخبر مفرداً، كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلته، فالأول نحو قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، و"محمدٌ نبينا"، فالمنطلق هو: (زيد) و (محمد) هو النبي صلى الله عليه وسلم، ويؤيد عندك هنا الخبر هو المبتدأ، أنه يجوز أن تقسر كل واحد منهما بصاحبه، ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: "زيدٌ منطلقٌ" فقول "من زيد هذا الذي ذكرته" لقلت "هو" المنطلق" و لو قيل (من المنطلق؟) لقلت هو زيد".^(١)

يتّضح من هذا الوصف الدقيق استخدام ابن يعيش طريقة (القبول الاستفهامي) في المبتدأ، والخبر في أن تقبل هذه الموضوعات أن تكون جواباً لسؤال ويمكن تطبيق هذه الطريقة على جميع موضوعات المسند والمسند إليه وذلك من خلال السؤال عن المسند بأداة الاستفهام (من) نعرف المسند إليه، ومن خلال السؤال عن المسند إليه بـ(ما به؟ أو ما بها؟ أو ما حاله؟) نعرف المسند وذلك من خلال الأمثلة الآتية:

(١) ابن يعيش (٦٤٣هـ) موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م)، ج ١، ص ٢٢٤.

- درس الطالب الدرس (جملة فعلية) نسأل : من درس؟ يكون الجواب (الطالب) فتتعرف على الفاعل لأنه مسبوق بفعل ونسأل : الطالب مابه ؟ فيكون الجواب: (دَرَسَ) فتتعرف الفعل.
- (دُرِسَ الدرسُ) نسأل سؤال من دُرِسَ؟ فالجواب الدرسُ فتتعرف نائب الفاعل(الدرسُ)لأنه مسبوق بفعل مبني للمجهول ، ونسأل سؤال : مابه الدرسُ؟ يكون الجواب (دُرِسَ) فتتعرف الفعل.
- (كان الطالبُ نشيطاً) نسأل : من النشيط؟ فيكون الجواب اسم كان وهو (الطالبُ) ونسأل لتعرف خبر كان :الطالب ما به؟ فالجواب (نشيطاً) فتتعرف خبر كان.
- (إنَّ الطالبَ نشيطٌ) فنسأل سؤال: من النشيط فالجواب : الطالب فتعرف أَنَّ الطالب اسم إنَّ، ونسأل سؤال للمسند إليه (الطالب) ما به الطالب؟ فيكون الجواب:(نشيطٌ).

* القبول في الإضافة:

جاء في شرح ابن يعيش (٦٤٢هـ) لمفصل الزمخشري تحيلاً دقيقاً لطريقة القبول التقديري في قوله: "وتقسم الإضافة إلى قسمين وهما: الإضافة المعنوية المحضة، والإضافة اللفظية غير المحضة . فالإضافة هي إضافة اسم إلى اسم، فالمعنوية تفيد التعريف، كقولك: " دار عمرو" أو التخصيص، كقولك: " غلام رجلٍ" ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام ، كقولك: " مالٌ زيدٍ" و " أرضه" ، و " أبوه"، و"ابنه"، و"سيِّده" و"عبده" ، أو بمعنى "مِنْ" كقولك: " خاتمُ فضةٍ" ، و" سوارٌ ذهبٍ"، و"باب ساج".

وقال الشارح: " وأما الإضافة المعنوية؛ فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية ، وذلك بأن يكون ثمَّ حرف إضافةٍ مقدرٌ يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة تفيد التعريف والتخصيص ، وتسمى المحضة أي : الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ ، وإذا أضفته إلى معرفة اكتسبت منه تعريفاً . . . وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر ، وهما (اللام) و (من) فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام، كان معناها الملك والاختصاص مثل: " مال زيد" و " أرضه" أي مالٌ له وأرضٌ له . . . وإذا كانت الإضافة بمعنى (من) كان معناها بيان النوع نحو قولك : " هذا ثوب خَزْرٍ ، وخاتم حديدٍ ، وسوار ذهب" أي : (ثوبٌ من خَزْرٍ ، وخاتمٌ من حديدٍ ، وسوارٌ من ذهبٍ) " (1).

لقد استخدم الزمخشري صاحب المفصل وشارحه ابن يعيش طريقة القبول في التحليل النحوي ، وذلك من خلال أن الإضافة المعنوية تقبل بتقدير حرفٍ من حروف الجرّ بين المضاف ، والمضاف إليه وقد توسع علماء اللغة في تقدير حروف أخرى من حروف الجر كحرفي الجر: (في) ، (والكاف) في تميّز الإضافة المعنوية عن غيرها وهذا الأمر يسهل على الدارس، أو الذي يريد الإعراب كما في الأمثلة التي أوردها صاحب الكتاب ومن الأمثلة على ذلك قولهم: (سافرت إلى جبالِ القدس) فتقديرها (جبالٍ في القدس). (وهذا التحليل يمثل القبول التقديري).

وجاء في كتاب شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أنّه قال: " أن ثمَّ إضافة تتقدر بـ (في) وذلك في قولهم: هو تَبْتُ العَدْرِ ، أي تَبْتُ

(1) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج ٢، ص ١٢٦.

في الغدر، والغدُر: المكان الذي يعثر الإنسان فيه ، ويُراد : أنه لا يعيي بالأمور الصعبة ⁽¹⁾.

وما كان على تقدير " كاف التشبيه" بين المضاف والمضاف إليه وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه نحو : " انتثر لؤلؤُ الدمع على وردِ الخدود ⁽²⁾ وتقديرها : كقبول الكاف (لؤلؤُ كالدمع).

وأورد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في كتابه " قطر الندى " . ولا تجامع الإضافة تنويناً ولا نوناً تاليةً للإعراب مطلقاً ، ولا " أل " إلا في نحو " الضاربا زيدٍ" و الضاربو زيدٍ" و " الضاربُ الرجلِ" فيقول : اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللام ، وتقول : (جاءني غلامٌ يا هذا متنون) وإذا أضفت تقول : (جاءني غلامٌ زيدٍ)، فتحذف التنوين، وذلك لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، وتقول : (جاءني مسلمان) و(مسلمون)، فإذا أضفت قلت: مسلماك، ومسلموك، فتحذف النون، وقال الله تعالى: " والمقيمي الصلاة" (سورة الحج: من آية ٣٥) وقوله تعالى: " إنكم لذائقو العذاب" (الصافات: من آية ٣٨) وقوله تعالى: " إننا مرسلو الناقة" (القمر: من آية ٣٧) والأصل (المقيمين) و(لذائقون)، و(مرسلون) والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين ؛ لكونها قائمةً مقام التنوين. وإنما قُيِّدَت النون بكونها تاليةً للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير ، وذلك كنوني (حين) و(شياطين) . وأما الألف واللام للتعريف، فإنك تقول

⁽¹⁾ الجرجاني (٤٧١ هـ)، عبد القاهر عبد الرحمن ، شرح الجمل في النحو ، تحقيق ودراسة خديجة محمد حسين باكساني ، (١٤٠٨ هـ) رسالة ماجستير غير منشورة .

⁽²⁾ الغلايني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ج ٣، ص ٢٠٧.

: (جاء الغلامُ)، فإذا أُضيفت قلت: (جاء غلام زيدٍ) ذلك لأنك إذا جمعت على الاسم تعريفين، لا يجوز ذلك نحو قولك: (جاء الغلامُ زيدٍ) (1).
بدأ ابن هشام هذا الموضوع بقوله: (لا تَجَامُع الإضافة تتويماً، ولا نوناً، ولا "أل" فلا تجماع أي لا يقبل المضاف أن يعرّف بأل، ولا يقبل التتوين، ونون جمع المذكر السالم، و المثني في الإضافة المعنوية وشرح سبب عدم قبول المضاف لهذه العناصر اللغوية.

وختلاصة القول في موضوع القبول في الإضافة :

- تعرّف العلماء على الإضافة بقبول تقدير حرف جر بين المضاف ، والمضاف إليه وهي: (من ، اللام، في، والكاف). وتمثل القبول التقديري.
- المضاف لا يقبل التتوين، ولا ال التعريف ، ولا نون المثني وجمع المذكر السالم ، وهذا يمثل القبول البنوي في الجملة.

طريقة القبول في بعض النصبوات:

• التمييز:

عرّفه العلماء بأنه اسم نكرة بمعنى (من)، مبين لإبهام اسم أو نسبة، والتمييز في الأصل مصدر ميّز الشيء إذا خلصه من شيء آخر فمعناه لغة : تخليص شيء من شيء ، ويسمى أحياناً التفسير، أو التبيين ، أو المفسر

(1) ينظر :ابن هشام(ت٧٦١هـ) أبو محمد عبدالله بن جمال الدين الأنصاري، قطر الندى وبلّ الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، ص٣٥٧-٣٥٨، وينظر: ابن الناظم ، عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك(ت٦٨٦هـ)، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت ، ص٣٨٠.

، أو المميز ويأتي صريحاً ؛ لأن التمييز لا يكون جملةً ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ،
ولا مجروراً بخلاف الحال⁽¹⁾.

وجاء في شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري وصفاً دقيقاً للتمييز
مستخدماً طريقة القبول التقديري والبنويّ في قوله: " اعلم أنّ التمييز ،
والتفسير ، والتبين واحد والمراد به رفع الإبهام ، وإزالة اللبس ، وذلك نحو
تخبر بخبرٍ أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً ، فتنبه المخاطب على المراد بالنص
على أحد احتمالاته تبيناً للغرض وشرط التمييز أن يكون نكرةً جنساً مقدراً "بـ
من" ، وإنّما كان نكرةً ؛ لأنه واحدٌ في معنى الجمع ، ألا تراك إذا قلت : "
عندي عشرون درهماً " معناه (عشرون من الدراهم) فقد دخله بهذا المعنى
الاشترك فهو نكرة ، وأنّ المراد ما بيّن النوع ، فبيّن بالنكرة لأنّها أخفُّ
الأسماء وقدّرت بـ (من) لأنّها لبيان جنس ، فأتى بها لذلك وحذفت
تخفيفاً وهي مرادة⁽¹⁾.

وتتضح طريقة القبول التقديري والبنويّ في هذا الموضوع عند
العلماء في البداية أن التمييز يكون نكرة منصوباً ويقبل تقدير حرف الجر
(من) ومثال ذلك " اشتريت خاتماً ذهباً " اي (من ذهب) فقبل التمييز حرف
الجر (من) قبله ، ولا يأتي إلا نكرة .

(1) النجار ، محمد بن عبد العزيز ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، لبنان (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م) ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(1) ابن يعيش ، شرح المفصل لابن يعيش ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

• الحال والمفعول فيه :

يقول ابن عصفور (٦٦٩هـ) في كتابه شرح جمل الزجاج عن الحال: هو كل اسم منصوب على معنى (في) مفسر لما أُبهم من الهيئات نحو: (جاء زيدٌ ضاحكاً) ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيئة زيد في وقت المجيء مبهمة ، ومثال المؤكدة : (قام زيدٌ قائماً) ألا ترى أن المعنى (قام زيدٌ) في حال بأنه قائمٌ، ومعلوم من قولك : " قام زيدٌ " إلا أنك أتيت بقائم تأكيداً للمعنى، ومن ذلك قوله تعالى: "وأرسلناك للناس رسولاً". (سورة النساء: آية ٧٩) هنا أكد بذكر رسول⁽²⁾ والحال لا تضر لأنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك ، وعن الظرف قال : أما ظرف الزمان ، والمكان فلا يصل الفعل إلى ضميرها إلا بواسطة "في" وذلك أن الأصل في الظروف كلها أن يصل الفعل إليها بواسطة (في) ؛ لأن الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء وحرف الوعاء هو (في) والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ؛ فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بـ " في ".⁽¹⁾

وجاء عند المرادي (٧٤٩هـ) في شرح التسهيل عن قبول حرف الجر (في) في (الحال) أنه في المعنى العام للحال فيقول: " و يتضمن معنى " في" ما نحو: " بنيت صومعةً " وخرج بتخصيص معنى في مما تضمنه المذكور ، ما معنى في لمجموعة لا جزء مفهومه نحو : " ودخلت الحمام " فليس بعض الحمام أولى بقي من بعض بخلاف قولك : (جئت ماشياً) وزيدٌ متكئاً ، ومررت برجل متكئ فإن معناه : جئت في حال مشي وزيد في حال

⁽²⁾ ابن عصفور (٦٦٩هـ) علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي، تحقيق:

صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ج ١، ص ٣٢٦.

⁽¹⁾ المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٣٣٢

اتكاء ومررت برجل في حال الاتكاء بمعنى (في) مختصة بجزء مفهوم المذكور⁽²⁾.

والواضح في هذا الكلام أن الحال يقبل (في مع كلمة حال) فلا تقدر (في) في الحال مفردة مثل : تقدير (من) في التمييز .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: " اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل ، أو المفعول ، وذلك نحو: " جاء زيدٌ ضاحكاً " و " أقبلَ محمدٌ مسرعاً " و " ضربتُ عبد الله باكياً " و " لقيت الأمير عادلاً " والمعنى جاء عبد الله في هذه الحالة ولقيت الأمير في هذه الحال ، واعتباره بأن يقع في جواب "كيف" فإذا قلت " أقبل عبد الله ضاحكاً " فكأن سائلاً سأل "كيف أقبل؟" فقلت: " أقبل ضاحكاً " كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت؟⁽¹⁾.

والواضح من خلال هذه التحليلات أن هذه الموضوعات درست على طريقة القبول الاستفهامي ، والتقديري في قبول الحال أن يكون جواباً ل(كيف)، وقبول تقدير حرف الجر(في).

وقد أشار الشيخ الغلايني في كتابه جامع الدروس العربية التمييز بين الحال، والتمييز على طريقة القبول بقوله: " وقد تشبّه الحال بالتمييز في نحو: " لله درّه فارساً ، أو عالماً، أو خطيباً " فهذا ونحوه تمييزاً؛ لأنه لم يقصد به تمييز الهيئة. وإنما ذكر لبيان جنس المتعجب منه ، والهيئة مفهومة ضمناً ولو قلت " لله درّه من فارسٍ " لصحّ ، ولا يصحّ هذا في الحال فلا يقال: "

⁽²⁾ المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، الحسن بن القاسم ، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، ط ١، مكتبة الإيمان، المنصورة ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ص ٥٥٧.

⁽¹⁾ ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٣-٤.

جاء خالد من راكب" وليس مثل ما تقدم هو التمييز حقيقية وإنما هو صفته نابت عنه بعد حذفه والأصل " لله درّه رجلاً فارساً " (2).

- يتضح القبول الاستفهامي في أنّ الحال بجميع أنواعه يقبل السؤال عنه ب (كيف)

- ظرف الزمان يقبل السؤال عنه ب (متى) مثل : وصلت المنزل (صباحاً)

ويقبل السؤال عنه ب (كم) ومثال ذلك : مكثنا شهراً في الحج.

- ظرف المكان يقبل السؤال عنه ب (أين) مثل : العصفور فوق الشجرة.

واتضح ذلك في كتاب المساعد لابن عقيل في باب المفعول المسمى ظرفاً في قوله: " والمفعول فيه: وهو ما ضمّن من اسم وقت ،أو مكان معنى "في" باطراد فما ضمّن جنس يشمل الحال ،والظرف السهل والجبل من قولهم : "مطرنا السهل والجبل " ثم يشرح في قوله: " وبظروف ما يصح جواباً (لِكَمْ) واقع في جميعه تعميماً، أو تقسيطاً). فإذا قلت : سرت يومين أو ثلاثة أيام، لم يجز أن يكون السير واقعاً في بعض المذكور ، بل لابد من وقوعه في كل من اليومين ،أو الثلاثة إما تعميماً، فيعمّم سير الجميع ، وإمّا تقسيطاً فيقع في بعضٍ كلٍّ من اليومين ،أو الثلاثة ،وقد يتعيّن التعميم كما في :صمت يومين، أو التقسيط كما في: أدنّتُ يومين ، والمراد بالمظروف الواقع في الظرف ، وبما يصلح جواباً (لِكَمْ) الظرف المؤقت ولو معرفةً كاليومين المعهودين ومنع ابن السراج وقوع هذا جواب كم ، وكلام سيبويه على خلافه ، وهذا مظروفٌ ما يصلح جواباً ل (متى) إن كان اسم

(2) الغلايني، جامع الدروس العربية ، ج ٣ ، ص ٧٩.

شهر غير مضاف إليه شهر، فإذا قيل : ساروا المحرم . لزم كون السير واقعاً في جميع الشهر تعميماً أو تقسيطاً ، وكذا بقية أسماء الشهور ، لأن كلاً منها اسم لثلاثين يوماً مثلاً فإن أضيف إليها شهرٌ نحو " شهر رمضان ، جاز كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه"

وقال: " وما يصلح جواب(متى) هو الظرف المختص بصفة ، أو تعريف محدود كان، أو غيره ، ولكن إن كان محدوداً فالعمل في جميعه ، وإلا فهو محتمل وما كان غير مؤقت ولا مختص لا يصلح جواب (كم) ولا جواب (متى) ، لأن المراد بكم السؤال عن العدد، و(متى) الإعلام بالوقت وذلك كوقت وحين ، فالعمل قد يكون في جميعه أو يراد به عن الزمان المقدر الذي وقع فيه الفعل"⁽¹⁾.

كان تحليل ابن عقيل لموضوع المفعول فيه على طريقة القبول الاستفهامي، أو ما يقبل أن يكون جواباً وهذا الموضوع بسط كثيراً من قواعد اللغة من المرفوعات والمنصوبات في قبولها أن تكون جواباً لـ (من ، ومتى ، وأين ، وما ، وماذا ، ولماذا ، وكم) و نلاحظ من خلال هذا التحليل الدقيق بعض الخلاف بين العلماء في طريقة القبول الاستفهامي لهذه الأدوات في تحليل ابن عقيل.

⁽¹⁾ ابن عقيل (٧٦٩هـ)، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد في شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ج ١، ص ٤٤٨-٤٤٩ ، وينظر ، المرادي، شرح التسهيل للمرادي ط ١، ص ٤٨٢، ط ١ ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، (٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ) .

• المفعول له أو لأجله:

استدل علماء اللغة على المفعول لأجله من خلال القبول الاستفهامي، والبنويّ، والتقديرى ويتضح ذلك "فيما جاء في كتاب شرح المفصل لابن يعيش: " قال صاحب الكتاب في المفعول له: هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لـ (مّة) أي لماذا، وذلك قولك: " فعلت كذا مخافة الشر"، و"ضربته تأديباً" وفي التنزيل قوله تعالى: " حذر الموت ". (البقرة: من آية ٢٤٣/١٩).

قال الشارح: اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله وإنما يجب أن يكون مصدرًا، لأنه علة لوجود الفعل، والشئ لا يكون علة لنفسه، وإنما يتوصل به إلى غيره، ولأنه يقع جواب " لم فعلت " كما يقع الحال في جواب " كيف فعلت" (1) لقد تناوبت أنواع القبول الثلاث في تحليل المفعول لأجله، ويتضح ذلك في القبول الاستفهامي أنه يصح أن يكون جواباً لـ (لماذا) أو (لم فعلت؟) والقبول التقديرى بتقدير كلام قبله، والقبول البنويّ أنه لا يقع إلا مصدرًا.

• كم الاستفهامية وكم الخبرية:

تمثل كم الاستفهامية والخبرية، وغيرها من الأسماء ظاهر القبول البنويّ والاستفهامي في الجملة، فهي لا تقبل إلا أن تأتي في صدارة الجملة، وكم الاستفهامية لا تقبل إلا أن يكون تمييزها مفرداً منصوباً نكرة، ولا يصح الجمع وتقبل أن يأتي تمييزها مجروراً مفرداً إلا إذا سبقت كم

(1) ابن يعيش، شرح الفصل، ج ١، ص ٤٤٩.

الاستفهامية بحرف جر، وكم الخبرية يأتي تمييزها مفرداً، وجمعاً مجروراً. وقد جاء في كتاب الشاطبي (٧٩٠هـ) المقاصد الشافية عن كم الاستفهامية والخبرية وصفاً لها على طريقة القبول في قوله: " هذا الباب يُذكر فيه ألفاظ جرت مجرى أسماء العدد في طلب التمييز؛ لأنها تؤدي معنى العدد فإذا قلت: كم رجلاً رأيت؟ معناه: أعشرين أم ثلاثين أم كذا، وكذلك إذا كانت خبرية إذا قلت: كم رجلٍ رأيت. أي عدداً كثيراً منهم رأيت، فالأولى سؤال عن عدد، والثانية تكثير للعدد، فهي في الجهتين مبهمة، فأتى بحكم التمييز معها" (1) إن هذا الوصف يميز بين كم الاستفهامية، وكَم الخبرية حيث إنَّ الاستفهامية تقبل أن يكون جوابها عدداً، وكَم الخبرية تقبل أن يكون جوابها (كثيراً). وهذا يمثل القبول الاستفهامي.

ويقول الأشموني (٩٠٠هـ) في شرح الألفية عن تمييز كم الإستفهامية أنه مفرد منصوب في قوله: " أمّا الأفراد فلأزْم مطلقاً، خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً وأمّا النصب ففيه ثلاثة مذاهب؛ أحدهما: أنه لازم مطلقاً، والثاني: ليس بل لازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء، والزجاج والسيرافي، والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر

(1) الشاطبي (٧٩٠هـ)، أبو اسحق ابراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط١، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ج ٦، ص ٢٩٤.

فيجوز في: " بكم درهمٍ اشتريت" وأمّا الثانية - وهي الخبرية - فتميّزها يكون جمعاً مجروراً أو مفرداً مجروراً " (1).

والواضح من خلال هذا الوصف أنّ كم الاستفهامية لا تقبل تمييزها إلا أن يكون مفرداً وهو ما يسمى (القبول البنيوي) نحو : كم طالباً في الصف؟ فلا يجوز قولك : كم طالباً في الصف ؟ على عكس كم الخبرية فهي تقبل أن يكون تمييزها مفرداً أو جمعاً.

(1) ينظر: الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، أبو الحسن علي نور الدين بن عمر بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان. (١٣٧٥-١٩٥٥) ، ج ١ ، ص ٦٣٧ ، وينظر: ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ .

الفصل الثاني: القبول في أبواب الصرف العربي

توسّل الصرفيون بطريقة القبول في تحليلهم لبعض موضوعات الصرف العربي مع مجموعة من الطرق الأخرى كالميزان الصرفي، والعلامة اللغوية، والاشتقاق، والإبدال، والإعلال، وغيرها في شرح القواعد الصرفية، وتبسيطها فمثلاً: نجد لها واضحة في تحليلهم لموضوع النكرة والمعرفة، وأقسام الكلمة والفعل اللازم والمتعدي وغيرها، فحققوا الفائدة من هذه الطريقة؛ وهي تمييز الكلم وأنواعه في قبوله عناصر لغوية أخرى، أو ما يسمى بالقبول البنيوي، ومنهم من استخدم مصطلح القبول مباشرة، أو قال ما يدخله كذا، وقصدوا بالدخول القبول.

• النكرة والمعرفة:

لقد تناولت هذا الموضوع في باب الصرف لا النحو، باعتبار الكلمة لا الجملة، ومثال ذلك يحلل ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) موضوع النكرة والمعرفة من خلال طريقة القبول بقوله: " فالنكرة اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون الآخر وعلاماته " أن يقبل ربّ، أو الألف واللام، أو من " للاستعراق "، أو كلاً للاستعراق، أو يكون حالاً، أو تمييزاً أو اسم "لا" أو خبرها أو مضافاً لا ترفع إبهاماً " (١). ثم يشرح لنا كل علامة من العلامات التي ذكرها فيقول: " قبول النكرة لـ"ربّ" ،وهي لا تعمل إلا في النكرة؛ لأن وضعها تقليل نوع من جنس، ولأن مجرورها يجري مجرى المُمَيِّز، ولأنها مثل حرف النفي الذي للجنس

(١) ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، جمال الدين الحسين بن بدر، المحصول في شرح الفصول، لابن معطي في النحو، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، مكتبة مكة، ج ١، ص ٧٧٩.

وذلك لا يدخل إلا على النكرة، ولأن معمولها قد يوصف بالجملة، والجملة لا تكون وصفاً إلا للنكرات، ولأنها مشبهة بكم الخبرية⁽¹⁾.
وقال: " من علامات النكرة لام التعريف والفرق بينها أن رُبَّ يستدل بها على وجود التنكير معها واللام يستدل بها مع وجود التنكير قبلها، ومن علامات النكرة قبولها " مِنْ الاستغراق" كقولك: " ما جاءني مِنْ رجلٍ " فالنفي هنا مستغرق لجنس الرجال ولو كان النفي للرجل الواحد، وقيدتها بالاستغراق احترازاً من وقوعها لغير هذا المعنى فلا تلزم النكرة، ومن علامات النكرة إضافة كلِّ إلى مفرد كقولك (كل رجلٍ يأتيني فله درهم) ولو قُلت (كلُّ زيدٍ) لم تُجَرَّ بخلاف (كل رجلٍ) ومعنى هذا أن كلمة كل لا تقبل إلا نكرة واطضح ذلك عندما أضفناها إلى اسم العلم (المعرفة) زيد لم تجرّ. ومن علامات النكرة أنها تأتي حالاً، وتأتي تمييزاً، وتأتي اسم لا وخبرها"⁽²⁾.
اتضح من هذا التحليل الدقيق المبسط لموضوع النكرة والمعرفة أن النكرة والمعرفة تقبل عناصر لغوية مختلفة من أدوات وحروف مثل (ربّ وأل التعريف ومن) واسم مثل: (كل) وموضوعات نحوية مثل: الإضافة، والحال، والتمييز، وهذا يقودنا إلى أنّ (المعرفة والنكرة) تُعرّف من خلال القبول وأشار إلى موضوعات نحوية لا تقبل أن تكون إلا نكرة، ولا تقبل أن تكون معرفة إلا في بعض الحالات القليلة جداً في بعض الأمثلة من كلام العرب التي أوردها العلماء.

(1) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٧٠٨.

(2) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٧٨٢.

• القبول في أقسام الكلمة :

الكلمة هي اللفظة المفردة ، وإن شئت قلت : الجزء المفرد ، وهذا الأصل والكلمة يصح الإخبار عنها وبها، وكلمة لا يخبر بها ،ولا يصح الإخبار عنها ، وكلمة لا يخبر بها ولا عنها . الأولى تلقب اسماً ،والثانية تلقب فعلاً، والثالثة تلقب حرفاً. ولكل منها حد وعلامات واشتقاق . فالحد يحصر ذات المحدود ،والعلامة تعرّفه، والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه ، وانقسمت الكلمة إلى ثلاث أقسام لا رابع لها لأن العبارات دوال على المعاني التي تحتها ،والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام : المعاني ذات يخبر عنها وهي الاسم ، وخبر عن تلك الذات وهو الفعل وواسطه بينهما ، إما لإثبات الخبر للمخبر عنه ، أو لنفيه عنه ، أو لغير ذلك من المعاني ،وذلك هو الحرف⁽¹⁾.

• القبول في الاسم :الاسم : كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض بنيتها للزمان ⁽²⁾ لقد ذكر علماء اللغة علامات الاسم والفعل والحرف في بداية كتبهم ومن ذلك ما جاء عند ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) في شرح الألفية يقول ابن مالك:

بالجرّ و التتوين والنداء و ال ومسند للاسم تميز حصل

ولما أخذ في بيان ذلك ذكر للاسم علامات تخصّه ، ويمتاز بها عن قسيميه(الفعل والحرف) وتلك العلامات هي: الجر، والتتوين، والنداء، والألف

⁽¹⁾ ينظر ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ، المرتجل ، تحقيق

ودراسة :علي حبور ، دمشق(١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) ، ص٥.

⁽²⁾ ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي، ج١ ، ص٩٢.

والام ،والإسناد إليه، و أما الجر مختص بالأسماء ،ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى لا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا الاسم (كزيد وعمرو)في قولك : (سرتت بزيد) و(نظرت إلى عمرو) وأما التتوين :فهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً ،وتسقط خطأً ، وأما النداء كقولك : "يا زيدُ ويا رجلاً" مختص بالاسم أيضاً ؛لأن المنادى مفعول به ،والمفعول به لا يكون إلا اسماً؛ لأنه مخبر عنه في المعنى ، وأما الألف واللام وهي المعبر عنها (بال) فهي من خواص الاسم ؛ لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام ، وإثما يقبل ذلك الاسم كقولك في رجل: الرجل ، وفي غلام : الغلام وأما الإسناد إليه فهو أن ينسب إلى اللفظ باعتبار معناه ما تتم الفائدة كقولك : زيد قائمٌ، وعمرو منطلقٌ ، وهو من خواص الأسماء فإنّ الموضوع بالنسبة إليه باعتبار مسماه هو الاسم ، لا غير" (1).

وقد جمع السيوطي(ت٩١١هـ) علامات الاسم التي ذكرها العلماء في كتابه الأشباه والنظائر في قوله: "تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم، فوجدناها فوق ثلاثين علامة هي : الجر وحروفه، والتتوين والنداء ، وأل ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه ، وعود ضمير إليه ، وإبدال اسمٍ صريحٍ منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه ، وجمعه تصحيحاً وتكسيره، وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره وتأنيثه ، ولحوق ياء النسب له، وكونه فاعلاً، أو

(1)ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) ، أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم عن ألفية ابن مالك تحقيق : عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت، ص٢٢-٢٣. وينظر: ابن هشام(٧٦١هـ)، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ،شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١٥، دار الإيضاح ، القاهرة ، ص٢٥.

مفعولاً ، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء ، و واو الحال ، ولحوق ألف الندبة وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو علماً ، أو مفرداً منكرًا ، أو تمييزاً ، أو منصوباً حالاً⁽²⁾. لقد كان معظم العلامات التي ذكرها علماء اللغة من خلال قبول الاسم لها من خلال الصياغة ، والدخول أو قبولها في هذا الموقع في نظم الكلام ، ومثال ذلك أن الاسم يقبل الجر على عكس الفعل وفي نفس الموضوع فإنها تقبل بدخول حرف الجر عليها على عكس الفعل. وقد استدل العلماء على أسمية الكلمة بدخول هذه الحروف على الاسم ، ومثال ذلك ما جاء في مُلحة الإعراب للحريزي (٥١٦هـ) ما جاء في باب الإسم :

فالاسم ما يدخُلُهُ " مِنْ " و " إِلَى " أو كان مجروراً بـ " حتى " و " على "

مثاله : زيدٌ وخيلٌ وغنمٌ وذا وتلك والذي و مَنْ وَ كَمْ

للإسم عدّة علامات وإنّما اقتصر منها في " المُلحة " على حروف الجرّ لكونها أعمّ علاماته وبدخول " حتى " على " إذا " في مثل قوله تعالى : " حتى إذا جاؤوها " (الزمر من آية: ٧٣، ٧١) استدل على أنّ " إذا " اسم " (١). والاسم يقبل التثوين ، والفعل لا يقبله والاسم يقبل أداة النداء ، ويقبل أن يكون مُنادى على عكس الفعل ، والاسم يقبل دخول (أل) التعريف والفعل لا يقبل

(2) السيوطي (٩١١هـ) ، عبد الرحمن جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) ، ج ٣ ، ص ٨-٩ .

(١) الحريزي (٥١٦هـ) ، أبو محمد القاسم بن علي الحريزي البصري ، شرح مُلحة الإعراب ، تحقيق : فايز فارس ، ط ١ ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، ص ٥ .

ذلك والمسند إليه في جميع حالاته يكون اسماً ، والاسم يقبل أن يكون مضافاً ومضافاً إليه والفعل لا يقبل ، والاسم يقبل التصغير ، فالتصغير لا يكون إلا في الأسماء ، والاسم يقبل دخول ياء النسب عليه والفعل لا يقبل ذلك، و واو الحال ، ولام الإبتداء ، وألف الندبة لا تدخل إلا على الأسماء فلا يقبلها الفعل . فجميع ما ذكرت يمثل القبول البنيوي .

• القبول في الفعل :

جاء في شرح الرضي على الكافية : قال ابن الحاجب : " الفعل : ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ومن خواصّه : دخول قد ، والسين ، و سوف ، والجوازم ، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة(1) .

وقد جمع السيوطي علامات الفعل في كتابه الأشباه والنظائر في النحو في قوله: " جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد ، والسين وسوف ، ولو ، و النواصب ، والجوازم ، وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ، واتصّاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان(2) .

وهذه العلامات التي ذكرها العلماء منها ما هو خاص بالماضي ، أو المضارع ، أو الأمر ومنها ما هو مشترك بين الماضي، والمضارع ، أو المضارع، والأمر فمعظمها علامات قبول للفعل؛ فالاسم لا يقبلها، وكذلك

(1) الأسترايادي(ت٦٨٨هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن محمد ، ط٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ج٤ ، ص٥ .

(2) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج٣ ، ص١٩ .

فإنّ بعضها خاص بالماضي لا يقبلها المضارع، أو خاصة بالمضارع لا يقبلها الماضي، والأمر، ومنها ما هو مشترك بين الأنواع الثلاثة.

فتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة لا يقبل دخولها إلا الفعل الماضي نحو : (درستُ و درستُ) فلا نقول : (يدرستُ) في المضارع ، فالمضارع لا يقبل بدخولها عليه . والسين وسوف ، والنواصب ، والجوازم لا يقبل دخولها إلا الفعل المضارع نحو : (سأدرُسُ وسوف أدرُسُ) فلا نقول في الماضي والأمر: (سوف ادرُسُ) أو (سوف درَسَ) و (قد) و (لو) تقبل الدخول على (الماضي والمضارع) و لا تقبل الدخول على الأمر فنقول (قد عمل) و (قد يعمل) ولا نقول (قد اعمل) و ياء المخاطبة، ونون التوكيد تقبل الدخول على الأمر ، والمضارع ولا تقبل الدخول على الماضي نحو : ادرسي في الأمر و(تدرسين) في المضارع ، ولا نقول في الماضي (درسي) والاتصال بالضمير البارز يدخل على جميع الأفعال نحو واو الجماعة في: (درسوا ، ادرسوا ويدرسون).

ويقول سيبويه في نون الوقاية أنّها تدخل على الفعل الماضي ، والمضارع ، والأمر قبل ياء المتكلم: "إنّما قالوا في الفعل : (ضربني ويضربني) كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء ، ومنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر"(1). وقال في موضوع آخر " اعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء كما أن الجرّ لا يكون إلا في الأسماء فليس للاسم

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٦٩.

في الجزم نصيب وليس للفعل من الجر نصيب⁽²⁾ ويقول في السين وسوف في الفعل المضارع : إنها تقابل الألف واللام في الأسماء في قوله: "تقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقهما بهذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"⁽¹⁾ لقد أشار سيبويه لطريقة القبول حيث إنّ الأفعال لا تقبل الجر والأسماء لا تقبل الجزم وقبول الاسم لأل التعريف يقابله قبول الفعل المضارع للسين وسوف لدلالة معينة.

وكان القبول طريقة من طرق إثبات الرأي و حجة للعالم في إثبات رأيه في خلاف لغوي مع مذهب أو عالم آخر، ومن ذلك ما جاء عند ابن هشام في كتابه أوضح المسالك : " ينجلي الفعل بأربع علامات :أحدهما تاء الفاعل متكلماً كان كـ" قمتُ "، أو مخاطباً نحو: "تباركتِ" والثانية: تاء التأنيث الساكنة كـ" قامتُ وقعدتُ" فأما المتحركة فتخصصت بالاسم كـ (قائمة) وبهاتين العلامتين رُذِّ على من زعم حرفية (ليس وعسى) وبالعلامة الثانية على من زعم أسمية (نعم وبئس) والثالثة : يا المخاطبة(كقومي) وبهذه رُذِّ علمن قال إنّ (هاتِ وتعالِ) أسماء فعلين ، والرابعة نون التوكيد شديدة ، أو خفيفة نحو قال تعالى: "لئيسجننَّ وليكوناً" (سورة يوسف: آية ٣٢) وأمّا قوله :

(2) ينظر ، سيبويه، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٩ ، وينظر ، ابن السراج(٣١٦هـ) ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج ٢ ، ص ١٤ .
(1) المصدر السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ١٤ .

(أقائلن أحضروا الشهودا) فضرورة⁽²⁾.

فالقبول عند ابن هشام كان حجةً لمعرفة أن (ليس وعسى) أفعال، وليست حروفاً لقبولها التاء، و(نعم وبئس) أفعال، وليس أسماء لقبولها التاء، فطريقة القبول كانت حجة قوية لهذا العالم الجليل.

• القبول في الفعل اللازم والمتعدي:

جاء في شرح ابن عقيل (٧٦٩هـ) لألفية ابن مالك في باب تعدي الفعل ولزومه: علامةُ الفعل المتعدي أن تتصل "هاء" غير مصدرية به ، نحو: عمِّله . و ينقسم الفعل إلى متعدي ، ولازم ، فالمتعدي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو " ضربتُ زيداً" واللازم ، ما ليس كذلك وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو " مررتُ بزيدٍ" أو لا مفعول له ، نحو "قام زيدٌ" ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً متعدياً، وواقعاً ومجاوزاً ، وما ليس كذلك يسمى: لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتعدِّ (يسمى) متعدياً بحرف جر .

وعلامة الفعل المتعدي: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو: "البابُ أغلقتُهُ" واحتترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنّها تتصل بالمتعدي واللازم ؛ فلا تدلُّ على تعدي الفعل ؛

(2) ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ج ١ ، ص ٢٢ - ٢٤ .

فمثال المتصله بالمتعدي " الضَّرْبُ ضربتهُ زيداً" أي ضربت الضرب (زيداً) ومثال المتصلة باللازم " القيام فُمنهُ" أي: قمت القيام " (1).

ويقول ابن مالك (٦٧٢هـ) في شرح التسهيل : " وإِنَّمَا تَمَيَّزَ المتعدي بأن يتصل به كاف الضمير أو هاؤه ، أو ياؤه باطراد ، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو: (صدقتهُ) و(حبيبتهُ) و(أردتهُ) و(رجوتهُ) فهو(مُصدق) و(محبوب) و(مُراد) و(مرجوّ) وبهذا عُلِمَ أن قال متعدياً لاطراد نحو: قلته فهو مقول... "

ولو قصدت هذين الأمرين من: (ذهلت)، و(رغبت) و(طمعت) لم يستغن عن الحرف كقولك: ذهلت عنه ، ورغبتُ فيه ، وطمعت فيه ، فهو مذهول عنه ، ومرغوب فيه ، ومطموع فيه ، فلا يتأتى صوغ اسم المفعول تاماً بل ناقصاً ، أي مفتقراً إلى حرف الجر ، فتعلم بذلك لزومه وعدم تعدّيه كما علمت بالتمام التعدي... لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها. (2)

لقد وصف وحلّل ابن مالك موضوع اللازم والمتعدي من خلال أمرين هما:

١- أن الفعل المتعدي يقبل بدخول الضمير الكاف والهاء والياء واللازم لا يقبل بدخولها.

(1) ابن عقيل (٧٦٩هـ) ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٢٠ ، دار التراث ، القاهرة ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ، ج ٢ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(2) ابن مالك (٦٧٢هـ) ، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الأندلسي ، شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدي المختون ، ط ١ ، دار الهجرة ، القاهرة ، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ، ج ٢ ، ص ١٤٩ .

٢- أن الفعل المتعدي يقبل أن يشتق منه اسم مفعول مباشرة مع تمام المعنى دون الحاجة لحروف الجر، وهذا يمثل القبول البنيوي.
فمثلاً الفعل (فرح) لازم فلا نقول (فرحة) نلاحظ أنه لم يقبل الضمير (ه) لأنه لازم أما الفعل (ضرب)
فنقول (ضربة) فنلاحظ أنه قبل الضمير (ه) مع تمام المعنى وعند اشتقاق اسم المفعول منها نقول في (فرح): مفروحه وفي ضرب: (مضروب).

• القبول في الحرف :

جاء في شرح المقدمة المُحتسبة لابن بابشاذ (٤٦٩هـ) : " الحرف ما أبان عن معنى في غيره ، ولم يكن من جزأي الجملة خلافاً للاسم والفعل " وإنما لُقّب هذا النوع حرفاً ؛ لأنه أخذ من حرف الشيء ، وهو طرفه ، من حيث كان معناه في غيره فصار كأنه طرف له وهذا الكلام يبيّن في تفسير الاشتقاق كتفسير اشتقاق الاسم " لم سمّي اسماً ، واشتقاق الفعل " لم سمّي فعلاً" (١).

ويقول ابن الخشاب في المرتجل (٥٦٧هـ) : " و ربّما عُرض الحرف بعلامات سلبية فقليل: الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ألا ترى أنك لا تقول : (مِنْ قَد) ولا (قَدْ سوف) (٢) ، ويؤكد هذا الكلام ابن مالك (٦٧٢هـ) في عدم قبول الحرف لعلامات الاسماء والأفعال في قوله في شرح الكافية الشافية:-

(١) ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) ، طاهر بن أحمد ، شرح المقدمة المُحتسبة ، تحقيق : خالد عبد

الكريم ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل ، ص ٢٥ .

والحرف ما من العلامات خلا ك (هل) و(بل) و(إن) و(ليت) و(إلى) ويميّز الحرف خلوه من علامات الاسم والفعل " (1).

ويقول ابن مالك: " والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير، نحو كلمة (رجل) فيقال: في الدار رجلٌ قبلت الإسناد لأتّها اسم، والحرف لا نظير له يقبله (2).

ويقول السيوطي: " والحرف لا علامة له وجودية: بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواص الاسم، ولا خواص الفعل " (3). فالحرف لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، ولا يقبل أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه وشرح هذا الموضوع اللغوي على مبدأ القبول في التحليل اللغوي.

ويشير ابن الخشاب (٥٦٧هـ) إلى بعض الكلمات التي لا تقبل شيئاً من علامات الاسم أو الفعل أنّ نوع هذه الكلمة يكون اسماً؛ لأنه الأصل وذلك في قوله: " فربما وردت عليك لفظة لا تكاد تقبل شيئاً منها، فإذا أردت سبّرَها هل هي اسم، أو فعل، أو حرف فعرضت عليها علامات

(1) ابن مالك (٦٧٢هـ)، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الحيايني، شرح الشافية الكافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، ط١، دار المأمون، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ج١، ص١٧٢.

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج١، ص٣.

(3) السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١
دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٣٩ وينظر، ابن هشام، أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٥.

الاسم فلم تقبلها، وعلامات الأفعال فلم تصحّ فيها، ثم لم ترها تدل على ما تدل عليه الحروف من المعنى في غيرها عدلت إلى الحكم عليها بأنّها اسم؛ لأنّ الاسم هو الأصل والمجهولات ترد إلى الأصول، وتحمل عليها دون الفروع، و من ذلك (كيف) لا تحسن فيها علامات الأسماء في اللغة.⁽¹⁾

• اسم الفعل :

سمّاه تمام حسّان (خالفة الإخالّة) ويسميها النحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطاً إلى اسم فعل ماضٍ ك(هيئات)، واسم فعل مضارع ك (وي) واسم فعل أمر ك (صه) ويقول في موضع آخر: تقوم الخوالب بدور المسند دون المسند إليه ولعلّ هذا هو الذي جعل النحاة يعدّون معظمها أفعالاً ولكن الذي يفرّق بينها، وبين الأفعال أنّها لا توصف بتعدّي، أو لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات⁽²⁾.

ويشرح ابن عقيل هذا الموضوع على مبدأ القبول في قوله : " أسماء الأفعال إنّها تسند أبدأً ، وليست أفعالاً؛ لأنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه والمراد بها : تاء التانيث الساكنة، وألف الضمير ، و واوه (فهيئات) و(بَعْدَ) ملازمان للاسناد وهيئات اسم وبعّد فعل ؛ لأنّ بَعْدَ يقبل العلامة المذكورة نحو (بَعْدَت ، وبعّدوا ، وبعّدا) وهيئات لا تقبل ذلك " ⁽¹⁾.

(1) ابن الخشاب ، المرتجل ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(2) ينظر ، حسان ، تمام ، العربية مبناها ومعناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٤م ، ص ١١٣ .

(1) ابن عقيل ، المساعد في تسهيل الفوائد ، ج ١ ، ص ٦ .

• القبول في موضوعات لم يذكرها علماء اللغة القدماء:

لقد استخدم علماء اللغة هذه الطريقة في تحليلهم لبعض أبواب النحو والصرف، وجعلوها أساساً يقاس عليه من خلال القبول البنيوي، أو الاستفهامي، أو التقديري وسأعرض في هذا المقام مثلاً على استخدام بعض المتخصصين في اللغة العربية طريقة القبول في شرح (المصدر الصريح) حيث إنّ المصدر الصريح من الفعل الثلاثي لا ضابط له كما يقول سيبويه في هذا المقام في المصدر الصريح من الثلاثي: "هذه الأشياء لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا" (2).

فاجتهد أهل الاختصاص لإيجاد طريقة تسهل تدريس المصادر الصريحة من خلال أنّها تقبل كلمة (عملية) وهو مثال على القبول التقديري في تقدير كلمة عملية على الفعل لاشتقاق المصدر الصريح منه، أو تقدير كلمة عملية؛ لمعرفة المصدر في النص، أو الجملة، و مثال ذلك: في الأفعال: نزل مصدره: عملية (النزول)، ودخل عملية (الدخول). و (أقدم عملية الإقدام) (وانتصر عملية الانتصار) و (استخدم عملية الاستخدام) (فالنزول، والدخول، والإقدام، والانتصار، والاستخدام) مصادر صريحة.

ومثال آخر على استخدام هذه الطريقة ما ذكرته في موضوع القبول في المسند، و المسند إليه من خلال القبول الاستفهامي. في معرفة الفعل، و الخبر، و خبر كان، و خبر إن من خلال سؤال المسند إليه (ما به؟ أو ما حاله؟) ومعرفة المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن من خلال سؤال المسند بأداة الاستفهام (من). ومثال ذلك: في الجملة الفعلية (انطلق

(2) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٥.

زيدٌ) نقول مَنْ المنطلق؟ يكون الجواب زيدٌ، فتكون الفاعل، ونسأل ما به زيدٌ؟
يكون الجواب انطلق، فيكون الفعل.

ومثال ذلك في الجملة الاسمية: (زيد منطلقٌ) نقول من المنطلق؟
يكون الجواب زيدٌ، فيكون المبتدأ ونسأل: ما به زيدٌ؟ يكون الجواب منطلقٌ
فيكون الخبر. وقس عليها جميع حالات المسند، و المسند إليه في الجملة.

الخاتمة:

اتضح من خلال البحث أن طريقة القبول طريقة من طرق التحليل اللغويّ عند علماء العربية، وهدفها إيصال المعلومة والتبسيط في فهم قواعد اللغة العربية في النحو ، والصرف، وغيرها وقد ذكروا هذه الطريقة صراحةً ويمكن أن تطبق على موضوعات أخرى في النحو والصرف .

وبان أن القبول في اللغة :هو الرضا بالشئ وميل النفس إليه وهذا المعنى لا يختلف عن المعنى الاصطلاحي لهذه الطريقة في التحليل اللغويّ من خلال قبول الكلمة لعنصر لغويّ آخر، أو عدم قبوله ،وقد كانت هذه الطريقة حجةً للعلماء في إثبات رأيهم في قضية من القضايا اللغويّة في مسائل الخلاف اللغويّ.

واتضح أن طريقة القبول عند علماء العربية لها أنواع رئيسية تتمثل في: القبول البنوي، ويكون في بنية الكلمة ،أو الجملة في تقبل العناصر اللغويّة الداخلة عليها ، والنوع الثاني : القبول الاستفهامي ، فقد استدل علماء اللغة على بعض الموضوعات النحوية في الكلام من خلال قبولها أن تكون جواباً لسؤال بأداة من أدوات الاستفهام مثل : (متى ، أين ، كيف ، من، وما ، كم ، ولماذا ، وماذا) والنوع الثالث : يتمثل بالقبول التقديري باستدلالهم على الموضوعات النحوية من خلال تقدير حرف ، أو اسم.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الأستراباذي(ت٦٨٨هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن ،شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن محمد ، ط٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي.
- ٣- الأشموني (٩٠٠ هـ) ، أبو الحسن علي نور الدين بن عمر بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان. (١٣٧٥-١٩٥٥).
- ٤- ابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ)، جمال الدين الحسين بن بدر، المحصول في شرح الفصول ، ابن معطي في النحو، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار ،دار عمار، مكتبة مكة.
- ٥- ابن بابشاذ(٤٦٩هـ) ، طاهر بن أحمد ، شرح المقدمة المُحسِبة ، تحقيق : خالد عبد الكريم(د.ت، د.ط).
- ٦- ابن الحاجب (٦٤٦هـ)،أبو عمر عثمان بن عمر النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، ط١، مطبعة العاني ، بغداد .
- ٧- الحريري (٥١٦هـ) ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري ، شرح مُلحة الإعراب ، تحقيق : فايز فارس ، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ،(١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ٨- حسان ، تمام ، العربية مبناها ومعناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٤م.

- ٩- الجرجاني (٤٧١ هـ)، عبدالقاهر عبدالرحمن، شرح الجمل في النحو، تحقيق ودراسة: خديجة محمد حسين باكساني، (١٤٠٨ هـ) رسالة ماجستير غير منشورة .
- ١٠- ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، المرتجل، تحقيق ودراسة: علي دحبور، دمشق (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
- ١١- سيوييه (١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ١٢- السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).
- ١٣- السيوطي (٩١١هـ)، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤- الشاطبي (٧٩٠هـ)، أبو اسحق ابراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط١، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- ١٥- ابن عصفور (٦٦٩هـ) علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية.

١٦- ابن عقيل (٧٦٩هـ)، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد في شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١٧- ابن عقيل (٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١٨- الغلايني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت.

١٩- ابن مالك (٦٧٢هـ)، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الحياي، شرح الشافية الكافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، ط١، دار المأمون، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٢٠- ابن مالك (٦٧٢هـ)، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، ط١، دار الهجرة، القاهرة، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٢١- المرادي (ت٧٤٩هـ)، الحسن بن القاسم، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.

٢٢- ابن الناظم (٦٨٦هـ)، عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت.

٢٣- النجار، محمد بن عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٤- ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.

٢٥- ابن هشام (٧٦١هـ)، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١٥، دار الإيضاح ، القاهرة.

٢٦- ابن هشام (ت٧٦١هـ) أبو محمد عبدالله بن جمال الدين الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي.

٢٧- ابن يعيش (٦٤٣هـ) موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية ، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م).

